مريم أزلماط

الغرامة التهديدية في القضايا المدنية

تقديم

الدكتور سعيد الوردي

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية

والاقتصادية والاجتماعية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.

الطبعة الأولى
2025

شعبة القانون الخاص بالمحمدية. 18 دجنبر 1998، مطبعة فضالة – المحمدية –، الطبعة الأولى، سنة 2001.

التقارير :

- **تقرير النشاط السنوي للوكالة القضائية للمملكة**، الصادر عن وزارة الإقتصاد والمالية لسنة 2022.

المراجع باللغة الفرنسية :

- M'Hamed ANTARI: «LA censure de l'astreinte à titre personnel par la chambre administrative serait ce la fin d'espoir? » REMALD, N° 31 année 2000.

- Farid ELBACHA :L'astreinte en droit marocain, L'obtention du diplôme d'etudes superieures en droit, universite mohamed v faculte des sciences juridiques, economiques et sociales rabat,annee 1984.

- TAZI Abdelhadi: Les pouvoirs du juge administratif marocain pour mettre à exécution ses décisions - ETUDE analytique a la lumiere de la legislation et la jurisprudence, DIWAN AL MADHALIM, Revue spécialisée semestrielle - Numéro 2 - Juin 2005.

الفهرس

تقديم الأستاذ سعيد الوردي 3

مقدمة 5

الفصل الأول

إجراءات الحكم بالغرامة التهديدية وتطبيقاتها

المبحث الأول: النظام الإجرائي للحكم بالغرامة التهديدية 22

المطلب الأول: شروط الحكم بالغرامة التهديدية 23

الفقرة الأولى: الشروط العامة للحكم بالغرامة التهديدية 24

الفقرة الثانية: الشروط الخاصة للحكم بالغرامة التهديدية 28

المطلب الثاني : الجهة المختصة بمباشرة دعوى الغرامة التهديدية والبت فيها 40

الفقرة الأولى: الجهة المختصة بالحكم بالغرامة التهديدية 41

الفقرة الثانية: البت في طلب الحكم بالغرامة التهديدية 49

المبحث الثاني : تطبيقات الغرامة التهديدية في الدعوى المدنية 62

المطلب الأول : التطبيقات القانونية للحكم بالغرامة التهديدية 63

الفقرة الأولى: مجال تطبيق الغرامة التهديدية في القانون الخاص 64

الفقرة الثانية: تطبيقات الغرامة التهديدية في القانون العام (قانون الجمارك والضرائب الغير مباشرة نموذجا) 75

المطلب الثاني : تطبيقات قضائية للحكم بالغرامة التهديدية .. 78

الفقرة الأولى: مجال تطبيق الحكم بالغرامة التهديدية في المادة الاجتماعية 78

الفقرة الثانية: تطبيق الغرامة التهديدية على أشخاص القانون العام 86

الفصل الثاني

تصفية الغرامة التهديدية وإشكالاتها العملية

المبحث الأول : الإطار الإجرائي لتصفية الغرامة التهديدية.... 94

المطلب الأول : إجراءات تصفية الغرامة التهديدية 95

الفقرة الأولى: شروط تصفية الغرامة التهديدية..... 96

الفقرة الثانية: الجهة المختصة بتصفية الغرامة التهديدية..... 107

المطلب الثاني: أساس تقدير مبلغ تصفية الغرامة التهديدية... 113

الفقرة الأولى: عناصر تقدير مبلغ تصفية الغرامة التهديدية.. 114

الفقرة الثانية: سلطة القاضي في تقدير مبلغ التصفية..... 122

المبحث الثاني: مظاهر فعالية الغرامة التهديدية والصعوبات التي تواجهها..... 127

المطلب الأول: فعالية الغرامة في ضمان تنفيذ الأحكام..... 128

الفقرة الأولى: فعالية الغرامة التهديدية من خلال الطبيعة التعويضية لتصفيتها..... 129

الفقرة الثانية: فعالية الغرامة التهديدية من خلال فصلها عن التعويض..... 132

المطلب الثاني: صعوبات تنفيذ الأحكام عن طريق الغرامة التهديدية..... 137

الفقرة الأولى: الصعوبات القانونية التي تواجه تفعيل الغرامة التهديدية..... 138

الفقرة الثانية: الصعوبات الواقعية التي تواجه تفعيل الغرامة التهديدية..... 142

خاتمة..... 147

لائحة المراجع..... 151

الفهرس..... 165

تعتبر الغرامة التهديدية وسيلة من وسائل الإجبار على التنفيذ خولها المشرع المغربي لإرغام المدين على تنفيذ ما التزم به، ذلك بموجب الفصل 448 من قانون المسطرة المدنية غايتها التغلب على تعنت هذا الأخير وحثه على تنفيذ ما التزم به، وذلك وفق الشروط الموضوعية والمسطرية المتطلبة لذلك.

ويعد موضوع «الغرامة التهديدية في القضايا المدنية» من المواضيع ذات الأهمية البالغة، اعتبارا للإشكالات العملية التي طرحها ولا زال يطرحها بحدة في الواقع العملي، وقد اقتضت دراسة هذا الموضوع والإلمام به التطرق لمختلف الجوانب الموضوعية والمسطرية المتجسدة في شروط الحكم بالغرامة التهديدية وكذا إجراءاتها ثم الحديث عن الجوانب الإجرائية لمرحلة تصفية الغرامة التهديدية، وعن فعالية هذه الوسيلة.

كما لا يفوتني ذكر مختلف الإشكالات والصعوبات التي يثيرها الموضوع في الواقع العملي، وقد استعنت في هذه الدراسة على العديد من المراجع والبحوث الأكاديمية والمقالات العلمية الصادرة في الموضوع، وتسليط الضوء على العمل القضائي، حيث استشهدت في هذا العمل المتواضع على العديد من الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف محاكم الموضوع ومحكمة النقض.

مريم أزلماط
حاصلة على شهادة الماستر في القانون الخاص
تخصص الوسائل البديلة لفض النزاعات

الثمن 70.00 درهم

مطبعة الأمنية الرباط - 2023